العرب
الثلاثاء 2021/08/31
السنة 44 العدد 12165

روسيا تنظر في خياري الأمن أو النفوذ في أفغانستان الجديدة

مخاوف موسكو قد تدفعها لبحث لغة حوار مشتركة مع طالبان

طالبان تثير مخاوف موسكو

ضاعفت التغيّرات المتسارعة في أفغانستان وسيطرة حركة طالبان على البلاد مخاوف موسكو من انتشار الإسلام المتطرّف خارج الحدود الأفغانية وتدفق أعداد هائلة من اللاجئين عدا عن وصول المزيد من الهيروين الأفغاني للأسواق الروسية. وفي المقابل، كشفت تصريحات وتحركات المسؤولين الروس محاولات موسكو للاستثمار في الغياب الأميركي لتضمن لنفسها نفوذا يمكنها من حماية مصالحها في أفغانستان الجديدة.

نيكولا ميكوفيتش
محلل سياسي صربي

كابول - في غضون أيام من استضافة مسؤولي طالبان في سفارتها في كابول، شاركت روسيا بدباباتها في مناورات بالذخيرة الحية في طاجيكستان، بالقرب من الحدود مع أفغانستان، وبينما قالت روسيا إن العالم بحاجة إلى قبول استيلاء طالبان على البلاد، تابع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تحذيره لقادة آسيا الوسطى بشأن ضرورة وقف انتشار الإسلام المتطرف عبر حدودهم.

ويتضح أن مغزى تلك الإشارات المتباينة إلى حكام طالبان الجدد في كابول هو سعي روسيا إلى تبنى نهج يمكنها من معالجة التهديدات الأمنية الناجمة عن سيطرة الجماعة الإسلامية والسعي للاستفادة من الفراغ الذي خلفه الانسحاب الأميركي المخزي.

علاقات جديدة

في حين أن موسكو ليست في عجلة من أمرها للاعتراف بطالبان كحاكم جديد لأفغانستان، إلا أنها شرعت بالفعل في إقامة علاقات جيدة نسبيا مع الحركة، ففي الوقت الحالي، ستراقب موسكو عن كثب وادي بنجشير، إحدى آخر المناطق التي لا تخضع لسيطرة طالبان. وتقع تلك المنطقة في شمال كابول وتخضع لسيطرة جبهة المقاومة الوطنية الأفغانية والتي يقودها أحمد شاه مسعود ابن أسد بنجشير، وهو أحد أقوى قادة المجاهدين إبان الحرب ضد الاحتلال السوفيتي لأفغانستان بين عامي 1979 و1989.

وقد توعد مسعود "الصغير" بالاستمرار في قتال طالبان، غير أنه أبدى انفتاحه لفكرة المفاوضات، ويُذكر أن مسعود الأكبر قد اغتيل على يد القاعدة في عام 2001، قبل أيام قليلة من هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

واعترف السفير الروسي في أفغانستان دميتري جيرنوف بأن وفدا من طالبان زار السفارة الروسية في كابول، حيث طالب الوفد الأفغاني الدبلوماسيين الروس بإرسال "رسالة سياسية واضحة" إلى مقاتلي المقاومة مفادها: طالبان لا تريد إراقة الدماء وتحرص على تسوية سلمية في إقليم بنجشير.

لكن المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف قال للصحافيين في الثالث والعشرين من أغسطس الجاري إن موسكو "لا تنوي التدخل في الصراع بين طالبان وقوات المقاومة في أفغانستان". وفي غضون ذلك، قالت طالبان إنها أرسلت المئات من المقاتلين إلى المنطقة، كما وردت أنباء عن اندلاع اشتباكات.

ونفت طاجيكستان بشدة التقارير التي تفيد بأنها زودت قوات المقاومة بمعدات عسكرية في الآونة الأخيرة، وطاجيكستان هي عضو في منظمة معاهدة الأمن الجماعي بقيادة روسيا، وسواء تلقت جبهة المقاومة الوطنية أسلحة من الدولة الواقعة في آسيا الوسطى أم لا، فسيكون من الصعب للغاية على مقاتليها حماية بنجشير، ناهيك عن شن هجوم ضد طالبان.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل أيام فقط من دخول طالبان إلى كابول، استضافت طاجيكستان قوات من روسيا وأوزبكستان لإجراء مناورات عسكرية على بعد 20 كيلومترا فقط من الحدود الأفغانية، بالإضافة إلى التدريبات التي أجريت بعد سقوط كابول، وقد كان ذلك تحذيرا واضحا لطالبان من أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي لن تتسامح مع أي محاولة لزعزعة استقرار جمهوريات آسيا الوسطى السوفيتية السابقة.

وحول ما إذا كان للحركة الأفغانية مثل تلك الطموحات فإن هذه مسألة قابلة للأخذ والرد، حتى جيرنوف في مقابلته مع التلفزيون الرسمي الروسي، قال إن طالبان منشغلة بالتحديات الداخلية ولن تجرؤ على مهاجمة جيرانها. ومع ذلك، لا تزال الشكوك تساور موسكو حيال تصرفات طالبان المستقبلية، ولديها أسباب وجيهة لذلك.

سيناريوهات مخيفة

بحسب الجيش الأميركي، فإن 90 في المئة من الهيروين في العالم مصنوع من الأفيون المزروع في أفغانستان، ففي يوليو 2000، عندما كانت طالبان متربعة على كرسي السلطة، فرض قادتها عقوبة الإعدام على زارعي وموزعي المخدرات، وأمروا بإتلاف محاصيل الخشخاش، لكن عقب الغزو الأميركي، فرضت طالبان سيطرتها على الأعمال التجارية، مدركة أنها أسهل طريقة للحصول على المال لشراء الأسلحة، ومن غير المرجح أن تتخلى طالبان عن هذا النشاط الذي يُدر عليها الكثير من الأموال، وأحد أهم مخاوف موسكو هو أن المزيد من الهيروين الأفغاني الصنع سيجد طريقه بسهولة إلى السوق الروسية. ويخشى بعض المسؤولين الروس من احتمال إغراق بلادهم باللاجئين الأفغان، فليس سرا أن الولايات المتحدة تريد من الفارين من أفغانستان البقاء في دول آسيا الوسطى حتى يتم منحهم تأشيرة دخول.

> موسكو شرعت بالفعل في إقامة علاقات جيدة نسبيا مع حركة طالبان

وأعرب بوتين علانية عن معارضته مثل تلك الخطط، مدعيا أن طالبي اللجوء الأفغان قد يحاولون في النهاية دخول روسيا، كما شدد على أن الإرهابيين المتنكرين بزي لاجئين قد يحاولون التسلل إلى بلاده، وهذا هو أحد أسباب إصرار موسكو على حماية حدود دول آسيا الوسطى مع أفغانستان، وهي مهمة ليست بالسهلة كما يبدو للعيان.

ومن بين الجمهوريات السوفيتية السابقة نجد أن طاجيكستان، على سبيل المثال، ترتبط بحدود طويلة مع أفغانستان، وتصل إلى ما يزيد عن 1300 كيلومتر، ومن ثم سيكون من الصعب للغاية على 7000 جندي روسي متمركزين في طاجيكستان السيطرة على جبهة بذلك الطول.

والهاجس الرئيسي بالنسبة لروسيا، على المدى القصير على الأقل، يتمثل فيما إذا كانت طالبان ستقتصر على إنشاء «الخلافة الإسلامية» داخل حدود أفغانستان أو ما إذا كانت الحركة ستتعاون مع القوى الإسلامية المتشددة التي تسعى إلى تحقيق أهداف خارج حدود الإقليم.

ومن المتوقع أن تُنسق روسيا سياستها في أفغانستان مع لاعبين إقليميين آخرين مثل الصين وباكستان وإيران. وفي الواقع، ستلعب بكين، وليس موسكو، الدور الحاسم في أفغانستان في مرحلة ما بعد الولايات المتحدة، وستعزز الصين الاستثمار في مشاريع البنية التحتية في أفغانستان، ومن الممكن أن تزيد الهند من تواجدها الاقتصادي أيضاً، ويمكن لروسيا الاستفادة إذا تمكنت في النهاية من الانضمام إلى بناء خط أنابيب الغاز بين تركمانستان وأفغانستان وباكستان والهند، وقد ناقش المسؤولون الروس المشروع مع الحكام السابقين لأفغانستان، والآن يتعين الانتظار لاستبيان موقف طالبان تجاه المشاركة الروسية في ذلك المشروع، ومن وجهة نظر روسيا، يفي المشروع بالمبدأ الأساسي لسياسة روسيا تجاه صادرات الغاز التركماني، والذي يسمح لتركمانستان بتصدير غازها إلى أي مكان في العالم باستثناء أوروبا، حيث تهدف شركة الطاقة الروسية العملاقة غازبروم إلى الحفاظ على هيمنتها هناك.

وعلى الصعيد السياسي، إذا وجدت روسيا وطالبان لغة مشتركة حول هذه المسألة، ونجحا في تعميق تعاونهما، حينها يمكن لروسيا رفع اسم الحركة من قائمة المنظمات الإرهابية، والتي ستكون بمثابة الخطوة الأولى نحو اعتراف روسيا رسميًا بطالبان.

• سنديكيشن بيورو

هل يتجه تحالف الساحل الأفريقي نحو التفكك؟

نجامينا - تعرّض تحالف مكافحة الإرهاب بالساحل الأفريقي الذي تقوده فرنسا إلى نكسة جديدة تنذر بقرب تفككه مع سحب تشاد نصف قواتها من منطقة الحدود الثلاثة بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو، بالتزامن مع تصعيد الجماعات المسلّحة خلال الأسابيع الأخيرة.

ومن بين ألف ومئتي جندي نشرتهم تشاد في فبراير الماضي بالحدود الثلاثة لمواجهة المنظمات الإرهابية المرتبطة بتنظيمي القاعدة وداعش، أعلنت نجامينا في الحادي والعشرين من أغسطس إعادة 600 منهم للبلاد، بعد الاتفاق مع قوات مجموعة دول الخمسة ساحل.

وتوصف القوات التشادية بأنها الأكثر خبرة وكفاءة بين جيوش الساحل في قتال الجماعات المسلحة في الصحراء الكبرى وحول بحيرة تشاد، سواء في النيجر أو مالي وحتى في الكاميرون.

وجاء سحب الجيش التشادي نصف قواته بعد نحو أسبوعين من تعرّض قواته لهجوم عنيف لتنظيم "بوكو حرام"، في منطقة بحيرة تشاد، التي تعتبر الخاصرة الغربية الرخوة للبلاد.

وبحيرة تشاد أكبر بحيرة في منطقة الساحل الأفريقي، وتتقاسمها 4 دول (النيجر ونيجيريا والكاميرون وتشاد)، وتتميز بكثرة جزرها وضحالة مستنقعاتها، وضفافها الطينية، وغطائها النباتي الذي يساعد التنظيمات المسلحة بالاختباء والتمركز ببعض جزرها التي تشكلت بفعل التبخر والتغير المناخي.

ويُعدّ هذا الهجوم الأعنف من نوعه ضد الجيش التشادي منذ مارس 2020، حينما قتل 98 جنديا في محافظة بحيرة تشاد على يد بوكو حرام، قبل أن تعلن باماكو في الشهر التالي تطهير المنطقة من كامل عناصر التنظيم المصنف إرهابيا.

ويؤشر ذلك على أن جماعة بوكو حرام عادت للنشاط مجددا في منطقة بحيرة تشاد بعد 17 شهرا من طردها منها، ما يشكل تهديدا أمنيا خطيرا ضد نجامينا.

وتتزامن عودة بوكو حرام إلى المنطقة، بعد صد الجيش التشادي في أبريل الماضي هجوما عنيفا لمتمردي جبهة الوفاق والتغيير "فاكت" القادمين من الحدود الليبية في الشمال، ومقتل الرئيس إدريس ديبي في تلك المعارك، وتولي مجلس عسكري بقيادة ابنه محمد زمام السلطة.

وهذا الوضع الداخلي المتأزم سياسيا وأمنيا يضغط على نجامينا لسحب المزيد من قواتها خارج البلاد، وخاصة بالمثلث الحدودي بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو. لكن مع ذلك من المستبعد أن يسحب المجلس العسكري في تشاد كامل قواته في الساحل، بالنظر إلى حاجته للدعم المالي والدبلوماسي الفرنسي والدولي للبقاء في السلطة.

وتزامن إعلان نجامينا سحب نصف قواتها من الحدود الثلاثة مع حصول مجازر سقط فيها المئات من القتلى خلال أغسطس وحده في كلّ من النيجر ومالي وبوركينا فاسو، أي في منطقة انتشار القوات التشادية، وهو ما يعكس إخفاقها في التصدي للجماعات المسلحة التي يعتقد أنها تنتمي لجماعة "النصرة"، المقربة من القاعدة، أو تنظيم داعش الإرهابي في الصحراء الكبرى.

ورغم ذلك، تطرح نجامينا تصورا آخر بشأن مكافحة الإرهاب في منطقة الحدود الثلاثة، فبحسب الناطق باسم الحكومة التشادية عبدالرحمن كولاماله، فإن "عدد الجنود الموجودين في منطقة الحدود الثلاثية كان زائدا عن الحاجة".

ويوضح كولاماله أن "الوضع على الأرض يتطلب قوة متحركة وديناميكية أكثر، ما جعلنا نسحب بعض قواتنا ذات التسليح الثقيل".

وتبدو وجهة نظر كولاماله منطقية بعض الشيء لأن الجماعات المسلحة تتحرك في منطقة صحراوية شاسعة عبر دراجات نارية خفيفة وسريعة الحركة، وتستخدم أسلوب حرب العصابات (الكر والفر) وتهجم على قرى نائية ومتباعدة، لكن يقطنها الجزء الأكبر من السكان، مما يصعب مطاردتها عبر مدرعات ثقيلة الحركة.

لذلك فإن القوات الثقيلة والمتمركزة في المدن والبلدات الرئيسية تكون في الغالب غير فعالة في مكافحة الإرهاب، وهو ما انتبهت إليه فرنسا عندما لجأت إلى القوات الخاصة الأوروبية في عملية "تاكوبا"، بالإضافة إلى الطائرات العمودية والمسيرة، والاستعلامات التي توفرها الولايات المتحدة.

ومع ذلك فإن كل هذه الأساليب والتقنيات مجتمعة لم توقف تلك المجازر بحق المدنيين، بل تورطت أحيانا قوات محلية وغربية في استهداف مدنيين، على غرار اتهام الأمم المتحدة لفرنسا بالوقوف وراء مقتل مدنيين في غارة جوية وسط مالي، في يناير الماضي.

> مهما كانت أسباب سحب تشاد نصف قواتها وبالنظر إلى المشهد في المنطقة فنحن أمام تفكك وشيك لتحالف دول الساحل

وفي خطوة جريئة، تشبه ما أقدم عليه رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد عند توليه السلطة في 2018، دعا محمد ديبي رئيس المجلس العسكري التشادي في العاشر من أغسطس إلى مشاركة المجموعات السياسية والعسكرية في "حوار وطني شامل" من أجل تعزيز "الوحدة الوطنية والعيش المشترك".

ومن المنتظر أن يعقد هذا المؤتمر في ديسمبر المقبل بمشاركة الجماعات المتمردة المتمركزة في ليبيا والسودان، بما فيها جبهة الوفاق والتغيير (فاكت) المتهمة بقتل الرئيس إدريس ديبي في أبريل الماضي، بعد يوم من إعلان فوزه بولاية رئاسية جديدة.

ويعول ديبي الابن على هذا المؤتمر لإقناع المتمردين بترك السلاح والانخراط في الحياة السياسية، ورسم معالم جديدة للمرحلة الانتقالية، بمشاركة "المعارضة السياسية والمسلحة"، حيث ينتظر أن تنتهي بتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية. لذلك ليس من المستبعد أن استدعاء نصف جنود التشاد من الحدود الثلاثة يهدف لتعزيز الوضع الأمني في العاصمة استعدادا لانعقاد هذا المؤتمر المصيري بالنسبة إلى ديبي ونظامه.

ومهما كانت الأسباب التي أدت إلى سحب تشاد نصف قواتها، إلا أن تأثير ذلك لا يبدو كبيرا على الوضع الأمني في المنطقة، نظرا لوقوع مجازر كبيرة مع وجودها. لكن إذا تم تقييم هذا التغير التكتيكي بالنظر إلى المشهد الشامل في المنطقة والعالم، وما يميزه من قرار باريس تقليص نصف قواتها في الساحل البالغة 5100 عنصر حتى مطلع 2022، فنحن أمام تفكك وشيك لتحالف دول الساحل.

القوات الأكثر خبرة وكفاءة تنسحب من تحالف الساحل